وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

السبت، 29 أبريل 2023

أخبار الطاقة

النفط يتجه للأسبوع الثاني من الانخفاضات وسط مخاوف الركود وتوقعات أسعار الفائدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الجمعة، لكنها اتجهت للأسبوع الثاني من الانخفاضات حيث أثرت البيانات الاقتصادية الأمريكية المخيبة للآمال وعدم اليقين بشأن المزيد من رفع أسعار الفائدة على توقعات الطلب، وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت لشهر يونيو بمقدار 47 سنتا أو 0.6٪ إلى 78.84 دولارا للبرميل في الساعة 0656 بتوقيت جرينتش، بينما ارتفعت عقود يوليو الأكثر نشاطا عند التداول 52 سنتا أو 0.5٪ مرتفعة عند 78.63 للبرميل.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 29 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 75.05 دولارا للبرميل. وانخفض كلا العقدين القياسيين بنحو 3.5٪ هذا الأسبوع حتى الساعة 0656 بتوقيت جرينتش.

وقال محللو أبحاث ايه ان زد: «حقق النفط الخام مكاسب طفيفة بعد يومين من عمليات البيع المكثفة وسط إشارات اقتصادية متضاربة». وأظهرت بيانات يوم الخميس أن النمو الاقتصادي الأمريكي تباطأ أكثر من المتوقع في الربع الأول، على الرغم من انخفاض مطالبات البطالة في الأسبوع المنتهي في 22 أبريل.

كما يشعر المستثمرون بالقلق من أن الزيادات المحتملة في أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية التي تكافح التضخم قد تبطئ النمو الاقتصادي وتضعف الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في اجتماعاتهم المقبلة وينتظر مستثمرو النفط توجيهات بشأن الاتجاه المستقبلي لأسعار الفائدة والاقتصاد العالمي. يجتمع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في يومي 2 و3 مايو.

وقال ساتورو يوشيدا، محلل السلع في شركة راكوتين للأوراق المالية: «السوق هادئ بسبب مزيج من البيانات الاقتصادية الصاعدة والهابطة، كما أعطى الانتعاش في سوق الأسهم العالمية راحة للمستثمرين».

أغلقت الأسهم الأمريكية على ارتفاع يوم الخميس حيث ساعدت الأرباح القوية المستثمرين على تجاوز علامات الضعف الاقتصادي.

وعلى صعيد الإمدادات، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك يوم الخميس إن مجموعة أوبك + لا ترى حاجة لمزيد من التخفيضات على الرغم من انخفاض الطلب الصيني عما كان متوقعا، لكن المنظمة يمكنها دائما تعديل سياستها إذا لزم الأمر.

وأعلنت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا، المعروفة باسم أوبك +، هذا الشهر عن خفض إجمالي للإنتاج بنحو 1.16 مليون برميل يوميًا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط. وانتعشت السوق بعد إعلان أوبك +، لكنها ضعفت استجابةً للمخاوف بشأن الركود والتأثير الذي سيكون على الطلب.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة تراجعت أكثر من المتوقع الأسبوع الماضي، حيث ارتفع الطلب على وقود المحركات قبل ذروة موسم القيادة الصيفي.

وفي الصين، وبعد أن تحرر السائحون الصينيون من أقسى القيود المفروضة على فيروس كورونا، من المقرر أن يعززوا استهلاك البلاد من البنزين ووقود الطائرات الشهر المقبل، حيث ينطلق المسافرون لقضاء عطلة عيد العمال ما يعني انتعاش الطلب على السفر الجوي والبري.

وقد يكون الارتفاع في الطلب على وقود النقل مفيدًا لمصافي النفط الآسيوية، حيث يحتفظ المعالج الصيني بالمزيد من الإمدادات في الداخل في أبريل ومايو بدلاً من التصدير، مما قد يخفف الضغط الهبوطي على هوامش أرباح المصافي في آسيا التي انخفضت بأكثر من النصف هذا العام.

وتراجعت هوامش الديزل العالمية بنحو النصف منذ فبراير، مما أدى إلى تراجع أرباح شركات التكرير، مع استمرار الصادرات الروسية على الرغم من العقوبات، مما ساعد الإنتاج من الصين والهند على بلوغ أعلى مستوياته على الإطلاق في مارس.

وكان من المتوقع أن تؤدي العقوبات الغربية وسقوف الأسعار المفروضة على الخام والمنتجات النفطية الروسية في ديسمبر وفبراير إلى تضييق إمدادات النفط على مستوى العالم. ومع ذلك، تواصل روسيا تصدير النفط منخفض التكلفة، مما يمكّن أكبر عملائها - الهند والصين - من تعزيز إنتاجهم من التكرير وصادراتهم. في غضون ذلك، يتم إرسال منتجات النفط الروسية بكميات كبيرة إلى مراكز النفط لتخزينها وإعادة تصديرها في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، يتم إطلاق العديد من مجمعات التكرير الجديدة هذا العام في الشرق الأوسط والصين، مما ينتج عنه المزيد من المنتجات النفطية للتصدير ويزيد من انخفاض هوامش التكرير. وقالت شركة ريلاينس للصناعات الهندية، المشغلة لأكبر مجمع تكرير في العالم، في مكالمة أرباحها يوم الجمعة، إن هوامش زيت الغاز تراجعت مع بقاء إمدادات الديزل الروسية ثابتة، بينما أدى شتاء معتدل بشكل غير عادي في أوروبا إلى زيادة المخزونات.

وقالت الشركة إن الطلب على زيت الغاز ليحل محل الغاز الطبيعي في توليد الطاقة قد انخفض أيضًا بعد أن تراجعت أسعار الغاز الطبيعي المسال الفوري من أعلى مستوياتها على الإطلاق. وتراجعت هوامش أرباح بارجة الديزل الأوروبية المعيارية إلى أدنى مستوياتها منذ فبراير 2022 الأسبوع الماضي إلى حوالي 13.70 دولارًا للبرميل، متأثرةً بأحجام الواردات المرتفعة وإعادة تشغيل المصافي الفرنسية بعد الإضرابات المتعلقة بالعمالة.

وبالمثل، تراجعت هوامش زيت الغاز الآسيوي بنسبة 31٪ في أبريل إلى أدنى مستوياتها منذ يناير 2022 عند حوالي 14 دولارًا للبرميل الأسبوع الماضي بسبب ارتفاع المخزونات وإغلاق نافذة المراجحة على أوروبا منذ شهور.

وتراجعت أرباح معالجة برميل خام برنت في مصفاة أوروبية نموذجية بنحو ٪71 إلى أدنى مستوى منذ يناير من العام الماضي إلى 3.56 دولار للبرميل في أبريل، بينما انخفضت هوامش أرباح التكرير في آسيا بنحو ٪57 إلى 2.54 دولار للبرميل في الشهر.

ومع ذلك، أظهرت بيانات رفينيتيف أن هوامش البنزين الأمريكي قوية قبل موسم القيادة الصيفي وانخفاض المخزونات، مما يدعم هوامش التكرير الإجمالية مقابل خام غرب تكساس الوسيط عند حوالي 21 دولارًا للبرميل.

مخزونات البنزين

وارتفعت مخزونات البنزين بشكل غير متوقع الأسبوع الماضي للمرة الأولى في ثمانية أسابيع، لكنها لا تزال أقل بمقدار 9.9 ملايين برميل من متوسط 2015-2019 و8.8 مليون برميل أقل من مستويات العام الماضي، حسبما قالت شركة استشارات الطاقة إف جي إي. وفي آسيا، كانت المصافي ترفع إنتاج البنزين وتقلص الديزل لتحسين هوامش ربحها. مشيرة إلى أن ارتفاع إنتاج البنزين وزيادة الصادرات من الصين قد يضيقان عجز المنطقة في وقود السيارات على أساس شهري في مايو.

وبالمثل، تتعرض هوامش البنزين الأوروبية القياسية لضغوط من الانخفاض الحاد في الطلب على الشحنات من الأسواق الرئيسية في غرب إفريقيا، حتى مع تعافي الصادرات على الطريق عبر المحيط الأطلسي من الشهر الماضي.

وأظهرت بيانات رفينيتيف أن شحنات شمال غرب أوروبا حتى الآن في أبريل على الطريقين بلغت 1.27 مليون طن، انخفاضًا من 1.79 مليون طن تم تصديرها الشهر الماضي وأقل بكثير من 1.84 مليون طن تم تصديرها في نفس الوقت من العام الماضي. وكثفت روسيا شحنات وقود السيارات إلى الدول الأفريقية بعد أن حظر الاتحاد الأوروبي المنتجات الروسية في 5 فبراير. كما تراجعت الصادرات من هولندا إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، بما في ذلك في إفريقيا، بعد أن بدأت اللوائح الهولندية الجديدة بشأن معايير مزيج الوقود في الأول من أبريل.

كما سيؤكد ارتفاع استهلاك الوقود التوقعات بانتعاش الطلب على النفط في أكبر مستورد للنفط في العالم، مما سيدعم أسعار الخام العالمية. وقال لين يتيان، المحلل في وود ماكنزي في سنغافورة، إن العطلة التي تستمر خمسة أيام تبدأ في 29 أبريل، من المتوقع أن تدفع استهلاك وقود الطائرات إلى 790 ألف برميل يوميًا الشهر المقبل، أو ٪15 أعلى من أبريل.

وقد يرتفع الطلب على البنزين في مايو إلى 3.94 مليون برميل يوميا، أو أعلى بنسبة ٪3 مقارنة بأبريل. وأضافت أنه من المتوقع أن يتجاوز استهلاك وقود السيارات للعام بأكمله مستوى ما قبل الجائحة لعام 2019 بنسبة ٪6 في عام 2023 إلى أكثر من 3.85 ملايين برميل في اليوم.

وأضاف يتيان، «تشير بيانات حجوزات السفر إلى أن كلاً من الطائرات والبنزين سيستمران في الحصول على الدعم من الطلب المكبوت على السفر (خاصة خلال عطلة عيد العمال) وحمى الخدمة حتى أبريل ومايو. كما سيتم دعم وقود النقل من خلال الانتعاش التدريجي في الرحلات الجوية الدولية».

ومع عدم تطبيق قيود كوفيد المحلية، شغل السياح الصينيون المحاصرون مقاعد الطائرات. كما أن الطلب على الرحلات الجوية في الخارج آخذ في الارتفاع حيث من المقرر رفع متطلبات اختبار بي سي ار للسفر الدولي في 29 أبريل.

واستنادًا إلى أحدث معلومات عن تذاكر الطيران من شركة بيانات السفر فوروارد كيز، ارتفعت حجوزات السفر الصينية المحلية في 28 أبريل، عشية العطلة، بنسبة ٪233 عن نفس الوقت من عام 2019، في حين بلغت الرحلات الدولية ٪79 من مستوى 2019.

وقال المحلل في بنك جولدمان ساكس نيخيل بهانداري، هناك مجال أكبر لزيادة استهلاك الطائرات خلال هذا العام، حيث إن الطلب على وقود الطائرات «لم يعد إلى طبيعته بعد، حيث بدأ معدل دوران الخطوط الجوية الدولية في الانتعاش فقط». وهذا يجعل الديزل السلعة الأكثر غرابة من حيث الطلب الصيني على الوقود لأن ثرواته مرتبطة بقطاع البناء الذي تعاني منه الشركات العقارية المثقلة بالديون وقطاع التصنيع الذي يعاني من تراجع الصادرات.

وقال سون جيانان، المحلل في إنرجي أسبكتس، إن استهلاك الصين من الديزل في الربع الأول بلغ 3.6 ملايين برميل يوميا، أي أقل بنسبة 5٪ عن العام السابق، ويتوقع أن يكون الطلب للعام بأكمله حوالي 4 ملايين برميل يوميا، ثابتا بحلول 2022. وتوقع جيانان نموًا سنويًا هامشيًا فقط في طلب الصين على الديزل في عام 2023 إلى 3.8 ملايين برميل يوميًا.

وقالت ميا جينج، رئيسة خدمة النفط الصينية لدى اف جي إي: «الطلب على الديزل هذا العام عالق بين عوامل الدفع والجذب». «ويعمل تباطؤ الإسكان ومخاوف التصدير ضد ارتفاع الخدمات اللوجستية بعد كوفيد والتحسن الاقتصادي والإنفاق القوي على البنية التحتية».

«أرامكو» تتجه لخفض أسعار البيع الرسمية للخام المتجه إلى آسيا

الرياض

تتّجه شركة أرامكو السعودية إلى خفض أسعار البيع الرسمية للخام العربي المتجه إلى آسيا، خلال يونيو/ حزيران المقبل، في ظل المخاوف من ركود اقتصادي عالمي قد يؤثر في الطلب.

وكشف استطلاع عن أن عملاقة النفط السعودي، أكبر مصدر للنفط في العالم، قد تخفض سعر خامها العربي الخفيف الرئيس إلى آسيا، في يونيو/حزيران، على الرغم من الخفض الإضافي للإنتاج من أوبك+؛ إذ تدرس المصافي التي تضررت بفعل تراجع أسعار الوقود خفض الإنتاج، مع زيادة إقبال الصين والهند على النفط الروسي الرخيص.

وتعتزم شركة أرامكو السعودية خفض سعر البيع الرسمي لخامها متوسط الكبريت بنحو 40 سنتًا للبرميل في يونيو/حزيران، وفقًا لـ5 مشاركين استطلعت رويترز آراءهم.

وفي حال إقرار أرامكو خفض سعر برميل النفط السعودي ستكون المرة الأولى بعد 3 زيادات على التوالي في أسعار الخام العربي، بدأتها في مارس/آذار الماضي وأبريل/نيسان الجاري ومايو/أيار، بعد تراجعها لأدنى مستوى في 15 شهرًا خلال فبراير/شباط الماضي.

تراجع أسعار الطاقة والمعادن بعد ارتفاعها بداية أبريل

الرياض

يسير قطاع السلع في منحنى تنازلي نتيجة المخاوف المتعلقة باحتمالية أن يسهم ضعف الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا بإبطال التأثير الإيجابي لتعافي النشاط التجاري في الصين. ويأتي تراجع القطاع في أعقاب الانطلاقة القوية التي حققها مطلع الشهر الجاري بفضل تخفيض مجموعة أوبك بلس لإنتاج النفط بهدف دعم قطاع الطاقة، إلى جانب انخفاض توقعات ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ودوره في تعزيز قطاع المعادن الثمينة. ويحافظ مؤشر بلومبرج لإجمالي عائدات السلع، الذي عمدت العديد من الصناديق المتداولة في البورصة إلى محاكاته، بما في ذلك المثال المرفق في الرابط، على مستويات ثابتة في شهر أبريل مع تسجيل انخفاض بنسبة 5 ٪ على أساس سنوي، علماً أن المؤشر يقيس أداء العقود الآجلة لـ 24 سلعة رئيسية متنوعة تشمل الطاقة والمعادن والزراعة. ويرى، أولي هانسن، رئيس استراتيجية السلع لدى ساكسو بنك، أنه وبالرغم من تراجع أرباح المعادن الثمينة والطاقة، شهد المؤشر أداءً قوياً للسلع الخفيفة خلال الشهر الجاري وعلى رأسها القهوة والسكر، اللذين ارتفعت مستويات تداولهما نتيجة مخاوف مرتبطة بالطلب لدى كبار المنتجين في آسيا وأمريكا الجنوبية. وسجلت تداولات العقود الآجلة للسكر الخام في نيويورك أعلى ارتفاع لها منذ 11 عاماً، حيث ازدادت بواقع 25 سنتاً للرطل بسبب ضعف إنتاج المحاصيل في الهند وتايلند، اللتين تشكلان أكبر جهات مصدّرة للسكر، مما يساعد على انخفاض مستويات المخزونات العالمية لأدنى مستوياتها خلال 10 سنوات.

من جهة أخرى، اتجهت أسعار النفط الخام نحو أكبر خسارة أسبوعية لها منذ الشهر الماضي الذي شهد عمليات بيع كبيرة نتيجة اضطرابات البنوك والقطاع المصرفي، حيث تم فقدان معظم الأرباح الناتجة عن إعلان مجموعة أوبك بلس تخفيض إنتاج النفط يوم 2 أبريل الجاري. ويستمر انخفاض الأسعار مدفوعاً بتراجع البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة وانخفاض هوامش البنزين والديزل، مما يشير إلى ضعف الأساسيات. كما فرضت التطورات الأخيرة على المتداولين تقليل العقود طويلة الأجل التي اشتروها بعد إعلان خفض إنتاج النفط، ليصبح تداول خام برنت بسعر 84.50 دولاراً أمريكياً للبرميل وخام غرب تكساس

بسعر 80 دولاراً أمريكياً للبرميل. وتفاقم هذا التراجع نتيجة عمليات البيع الفنية التي أجراها المتداولون في إطار مساعيهم لردم الفجوات الناجمة عن عودة ارتفاع الأسعار بشكل كبير يوم 3 أبريل، والتي بلغت 80 دولاراً أمريكياً لبرميل خام برنت و75 دولاراً أمريكياً لبرميل خام غرب تكساس. ويكمن التحدي حالياً في إمكانية تحقيق استقرار هذه المستويات، إذ قد يؤدي استمرار تقلبها إلى مزيد من عمليات البيع الكبيرة وقصيرة الأمد، وبالتالي اضطرار أوبك لتعزيز إجراءاتها الوقائية.

وواجه المتداولون تحديات عصيبة بسبب تقلب السوق على مدار شهرين، بدءاً من الأزمة المصرفية وخفض مجموعة أوبك بلس لإنتاج النفط، ووصولاً إلى استمرار المخاوف الراهنة بشأن مخاطر الركود الاقتصادي وتأثيره على مستويات الطلب. ويشكل الركود الاقتصادي حالة قلق في سوق المنتجات المكررة حالياً، حيث تعاني الهوامش من أعباء وضغوطات كبيرة في جميع المناطق الرئيسية. ويتصدر الديزل قائمة هذا الانخفاض، حيث يتم استخدامه لتشغيل الآليات الثقيلة مثل الشاحنات ومعدات البناء. وقد يؤدي استمرار انخفاض هوامش التكرير خلال موسم ذروة الطلب إلى تراجع مستويات الطلب على المنتجات المكررة، وبالتالي هبوط الطلب على النفط الخام. ويحافظ ساكسو بنك على توقعاته باستمرار تداول خام برنت بحدود 80 دولاراً أمريكياً للبرميل في المستقبل القريب، كما نترقب الارتفاع المتوقع في الطلب خلال النصف الثاني من العام حتى ولو كان منخفضاً، وفقاً لتوقعات أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية في أحدث تقاريرها حول سوق النفط. وبالتالي، من المرجح أن يسفر هذا المنعطف عن ارتفاع الأسعار وتفاقم قصور العرض الناشئ حالياً في النصف الثاني من العام الجاري. وفي المقابل، ما تزال توقعات تعافي مستويات الطلب غير متوافقة مع النتائج المسجلة في الصين، حيث تسهم زيادة الإقبال بشكل كبير على السفر الجوي في حدوث الارتفاع المتوقع.

تأهيل 106 شركات مقاولات واستشارات لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية في المنازل والمنشآت

خالد الغربي من الرياض

الاقتصادية

تأهلت أكثر من 106 شركات مقاولات واستشارات لتنفيذ مشاريع منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة للمنازل والمنشآت، وذلك بعد اعتماد الإطار التنظيمي لمنظومات الطاقة المتجددة للاستهلاك الذاتي في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وقالت لـ «الاقتصادية» هيئة تنظيم المياه والكهرباء، إنه بعد اعتماد الإطار التنظيمي لمنظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة عملت منظومة الطاقة مع الجهات كافة على إتمام الترتيبات اللازمة لتحقيق المتطلبات المنصوص عليها في الإطار التنظيمي والمتابعة مع الجهات المعنية ومقدمي الخدمة، بما يحقق فعالية وأمان تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة في المنشآت حماية للمستهلك.

وأضافت الهيئة، أنه تم العمل على نشر الوعي بالمواضيع المتعلقة بالجوانب المالية والفنية الخاصة بأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة المربوطة بمنظومة التوزيع.

وأوضحت أن لجنة التأهيل تتولى مسؤولية اعتماد وتأهيل المقاولين والاستشاريين الذين يسمح لهم بتصميم منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة وفحصها وتركيبها وصيانتها.

ووفقا للهيئة، فإن الهدف من اعتماد الإطار التنظيمي للطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة تمكين المستهلكين من تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية لغرض الاستهلاك الذاتي في منازلهم أو منشآتهم، ما يعزز من توسيع شريحة المستفيدين من تقنيات الطاقة المتجددة، ويسهم في تنويع مصادر الطاقة، وتحقيق المزيج الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وتابعت «لتعزيز الاستفادة وتوضيح أهمية الطاقة الشمسية الكهروضوئية، عقدت منظومة الطاقة عديدا من ورش العمل، وكذلك المشاركة في عديد من المؤتمرات والمعارض للتوعية بالإطار التنظيمي، إضافة إلى نشر رسائل توعوية وتعريفية على المواقع الإلكترونية لمقدمي خدمة التوزيع وتقديم المعلومات عن كيفية التقدم بطلب لربط منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة بمنظومة التوزيع والإجابة على جميع الاستفسارات ذات العلاقة المقدمة من المستهلكين الراغبين في تركيب منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة في منشآتهم».

وأشارت الهيئة إلى أنه يمكن للراغبين في تركيب منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة في منشآتهم زيارة بوابة «شمسي» التي تتيحها الهيئة للمستهلك لمعرفة الجدوى الاقتصادية والتكاليف التقديرية من تركيب منظومة الطاقة الشمسية في المنزل أو المنشأة، قبل ربطها بالشبكة الكهربائية العامة، وذلك من خلال حاسبة إلكترونية سهلة الاستخدام تساعد مستخدميها على تقدير الطاقة الكهربائية المتوقع توليدها، بناء على حجم المنظومة والموقع، الذي سيتم فيه التركيب، إضافة إلى مساعدة المستهلك على حساب الطاقة الموفرة ومتوسط التكلفة والعائد، ومقدار التوفير شهريا وسنويا، للتأكد من جدوى المشروع ومناسبته له.

ومن المعلوم أن الشركة السعودية للكهرباء دشنت خدمات أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة، والبدء في استقبال الطلبات المبدئية لتركيب النظام للمشترك، وذلك انطلاقا من حرصها على المساهمة في مواكبة وتحقيق أهداف رؤية 2030، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة والصديقة للبيئة.

وتدشين خدمات هذه الأنظمة، يأتي في إطار دعم الاقتصاد الوطني، من خلال تقليل الاعتماد على النفط، وتوفير موارد الطاقة، وتطبيقا للتنظيمات الخاصة بـ «أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة» المربوطة بنظام التوزيع في السعودية.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، اعتمد مجلس إدارة هيئة تنظيم المياه والكهرباء برئاسة الأمير عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة، الإطار التنظيمي لمنظومات الطاقة المتجددة للاستهلاك الذاتي، وذلك استمرارا لجهود منظومة الطاقة في تطوير التنظيمات، التي تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية 2030

في استخدام الطاقة المتجددة.

ويأتي الاعتماد بعد إصدار الإطار التنظيمي لمنظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة التي لا تتجاوز قدرتها 2 ميجا واط، لتحديد المتطلبات التنظيمية الخاصة بمنظومات توليد الطاقة المتجددة، للاستهلاك الذاتي المتصلة بالشبكة أو غير المتصلة بالشبكة، وحماية المستهلك، فيما يتعلق بمنظومات توليد الطاقة المتجددة للاستهلاك الذاتي، مع ضمان فعالية وأمان تركيب وصيانة وتشغيل منظومة الطاقة المتجددة في جميع المنشآت وعدم تأثيرها على منظومة الكهرباء.

ويشمل التنظيم عملية تبادل الطاقة وإجراءات المخالصة المالية بين المستهلك ومقدم الخدمة، وسيطبق هذا على منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية أعلى من 2 ميجا واط، إضافة لتقنيات منظومات توليد الطاقة المتجددة الأخرى المستخدمة لأغراض الاستهلاك الذاتي.

النفط تحت ضغوط بيانات ضعيفة ويقين منعدم بشأن الفائدة .. ثاني خسارة شهرية

الاقتصادية

سجلت أسعار النفط ثاني انخفاض شهري، أمس، بعد أن أثرت البيانات الاقتصادية الأمريكية المخيبة للآمال وعدم اليقين بشأن زيادة أسعار الفائدة في توقعات الطلب.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم حزيران (يونيو) 42 سنتا، أو 0.5 في المائة، إلى 78.79 دولار للبرميل. وانقضى أجل هذه العقود أمس، وارتفع العقد الأكثر منها تداولا لتموز (يوليو) سنتا واحدا إلى 78.21 دولار للبرميل.

وعوضت أسعار برنت خسائرها السابقة بعد أن أظهرت البيانات عودة منطقة اليورو إلى النمو في الربع الأول، وإن كان ذلك بشكل متواضع وأبطأ من المتوقع.

ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 15 سنتا، أو 0.2 في المائة، إلى 74.61 دولار للبرميل، متكبدا سادس خسارة شهرية على التوالي، وفقا لـ»رويترز».

وأظهرت بيانات الخميس أن النمو الاقتصادي الأمريكي تباطأ أكثر من المتوقع في الربع الأول، لكن طلبات إعانة البطالة تراجعت في الأسبوع المنتهي في 22 نيسان (أبريل).

ويخشى المستثمرون أيضا من أن زيادات أسعار الفائدة التي قد تقدم عليها البنوك المركزية في إطار مكافحة التضخم قد تبطئ النمو الاقتصادي وتضعف الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة

في اجتماعاتهم المقبلة. ويجتمع «المركزي الأمريكي» في الثاني والثالث من أيار (مايو).

على صعيد الإمدادات، قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي أمس الأول، «إن تحالف (أوبك +) لا يرى حاجة إلى خفض إضافي لإنتاج النفط، على الرغم من أن الطلب الصيني جاء أقل من المتوقع»، لكنه أضاف أن «المجموعة قادرة دائما على تعديل سياستها إذا لزم الأمر».

وأعلن تحالف «أوبك +»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء منهم روسيا، هذا الشهر خفضا إجماليا للإنتاج بنحو 1.16 مليون برميل يوميا. وانتعشت السوق بعد إعلان «أوبك +»، لكنها تراجعت لاحقا بفعل المخاوف من حدوث ركود وتأثير ذلك في الطلب.

من جهة أخرى، شهدت شركة «إيني إس بي إيه» الإيطالية للطاقة تراجع مبيعاتها وأرباحها في الربع الأول من 2023، مقارنة بالفترة نفسها قبل عام، مدفوعة بتراجع أسعار النفط والغاز وضرائب أرباح الطاقة التي تفرضها بريطانيا.

وخلال فترة ثلاثة أشهر، سجلت المجموعة صافي أرباح بلغت 2.388 مليار يورو، أي أقل من الـ3.583 مليار يورو «2.627 مليار دولار»، التي كان قد تم تسجيلها في الفترة نفسها في 2022. وباستثناء بنود، سجلت الأرباح 2.907 مليار يورو، مقابل 3.27 مليار يورو العام الماضي.

وبلغت الأرباح المعدلة، قبل خصم الضرائب 4.981 مليار يورو، مقابل 5.232 مليار دولار العام السابق. وتراجعت أرباح التشغيل إلى 2.513 مليار يورو من 5.352 مليار يورو، في 2022. وبلغت المبيعات من العمليات 27.185 مليار يورو، أي أقل من الـ 32.129 مليار يورو، في الفترة نفسها العام الماضي.

وتأثرت أرباح شركات نفطية عالمية بالآفاق الاقتصادية غير الاعتيادية التي تشهدها أوروبا وأمريكا، وكذلك تداعيات العقوبات الغربية على قطاع النفط الروسي الذي أثر في الإمدادات العالمية.

ووفقا لـ«الفرنسية»، سجلت مجموعة «ريبسول» الإسبانية للطاقة انخفاضا حادا في أرباحها في الربع الأول

من العام الحالي، بسبب تراجع أسعار النفط وتنويع أنشطتها التي أفضت إلى استثمارات كبيرة.

وبلغت أرباح العملاق الإسباني الصافية 1.11 مليار يورو خلال هذه الفترة بانخفاض بنسبة 20 في المائة مقارنة بأرقام الربع الأول من 2022 «1.39 مليار»، حين ارتفعت أسعار النفط عقب بدء الحرب.

وقالت المجموعة في بيان صدر أمس، «انخفضت أسعار المحروقات بشكل حاد بين كانون الثاني (يناير) وآذار (مارس) متأثرة بالآفاق الاقتصادية غير الواضحة في الولايات المتحدة وأوروبا، في مواجهة صعوبات احتواء التضخم العالمي».

وكذلك انخفض سعر برميل الخام بنسبة 20 في المائة في المتوسط، مقارنة بالأشهر الثلاثة الأولى من 2022، بحسب ما أكدت المجموعة العملاقة، التي أوضحت أيضا أنها أنفقت 550 مليون يورو للحفاظ على تخفيضات لعملائها.

وضاعفت المجموعة النفطية استثماراتها في الأشهر الأخيرة، ولا سيما في قطاع الطاقة المتجددة. وكانت قد أعلنت نهاية عام 2020 خطة استثمارية بقيمة 18.3 مليار يورو لـ«تخفيض الكربون» بحلول 2025. وفي المجموع، استثمر مبلغ 1.72 مليار يورو بشكل رئيس «في إسبانيا والولايات المتحدة»، بحسب بيان.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 81.12 دولار للبرميل الأربعاء مقابل 82.95 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، «إن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما إنتاج الدول الأعضاء، حقق أول انخفاض عقب عدة ارتفاعات متتالية، وإن السلة خسرت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 82.42 دولار للبرميل».

«روسنفت» تقترب من إدارة أصول «يونيبر» و«فورتم» في روسيا

الاقتصادية

ألمحت السلطات الروسية إلى احتمال وضع أنشطة شركتي النفط الألمانية يونيبر والفنلندية فورتم أويي تحت إدارة شركة النفط الروسية العملاقة روسنفت، بعد إعلان الحكومة الروسية أمس نقل إدارة أصول الشركات الدولية التي تمت مصادرتها إلى الشركات المحلية التي تضررت من العقوبات الغربية على روسيا.

وأعلنت الشركتان الألمانية والفنلندية أمس الأول تعيين مديرين كبار من روسنفت لإدارة أنشطتهما في روسيا بعد القرار الجمهوري الذي سمح بسيطرة الدولة الروسية على أصول الشركات الأجنبية في حالات محددة.

ونقلت وكالة «إنترفاكس» الروسية للأنباء عن ألكسي مويسيف نائب وزير مالية روسيا قوله «إن إدارة الأصول التي تمت مصادرتها ستتولاها شركة من الشركات التي عانت ممارسات الدول غير الصديقة».

وأشارت وكالة «بلومبيرج» للأنباء إلى أن ألمانيا صادرت في أيلول (سبتمبر) الماضي الفرع الألماني لشركة روسنفت بما في ذلك حصص في ثلاث مصافي تكرير. كما أممت السلطات الألمانية فرع شركة الغاز الطبيعي الروسية العملاقة غازبروم.

يذكر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقع في ساعة متأخرة الثلاثاء مرسوما يسمح بالاستحواذ على حصة يونيبر الألمانية في يونيبر الروسية وتبلغ 83.7 في المائة وعلى حصة فورتم في فرعها الروسي وتبلغ 98.2 في المائة، من أسهم الفرع.

ووفقا للمرسوم يمكن أن تفرض الحكومة سيطرة الدولة «مؤقتا» على أصول الشركات والأفراد الذين ينتمون إلى دول «غير صديقة» ردا على إجراءات مماثلة من تلك الدولة.

وحاولت كل من يونيبر وفورتم بيع أصولهما في روسيا منذ بدء الحرب الروسية في أوكرانيا في شباط (فبراير) قبل الماضي، لكن الكرملين منع هذه الخطوة، حيث قررت الحكومة منع المستثمرين الأجانب من بيع أصولهم في روسيا دون الحصول على ترخيص بذلك.

أوروبا تستورد الخام الروسي عبر الهند رغم العقوبات

الشرق الأوسط

اتجهت أسعار النفط خلال تعاملات يوم الجمعة نحو تسجيل انخفاض شهري آخر، بعد أن أثرت البيانات الاقتصادية الأميركية المخيبة للآمال وعدم اليقين بشأن زيادة أسعار الفائدة على توقعات الطلب.

وبحلول الساعة 1240 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو (حزيران) 80 سنتا، أو 1.2 في المائة، إلى 79.17 دولار للبرميل. وانقضي أجل هذه العقود يوم الجمعة، وارتفع العقد الأكثر تداولا منها لشهر يوليو (تموز) سنتا واحدا إلى 78.21 دولار للبرميل. وعوضت أسعار برنت خسائرها السابقة بعد أن أظهرت البيانات عودة منطقة اليورو إلى النمو في الربع الأول، وإن كان ذلك بشكل متواضع وأبطأ من المتوقع.

ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 53 سنتا، أو 0.71 في المائة، إلى 75.26 دولار للبرميل، واتجه لتكبد سادس خسارة شهرية على التوالي.

وأظهرت بيانات يوم الخميس أن النمو الاقتصادي الأميركي تباطأ أكثر من المتوقع في الربع الأول، ولكن طلبات إعانة البطالة تراجعت في الأسبوع المنتهي في 22 أبريل (نيسان). ويخشى المستثمرون أيضا من أن زيادات أسعار الفائدة التي قد تقدم عليها البنوك المركزية في إطار مكافحة التضخم قد تبطئ النمو الاقتصادي وتضعف الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأميركي) وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في اجتماعاتها المقبلة. ويجتمع المركزي الأميركي في الثاني والثالث من مايو (أيار).

على صعيد الإمدادات، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك الخميس إن تحالف أوبك بلس لا يرى حاجة لخفض إضافي لإنتاج النفط على الرغم من أن الطلب الصيني جاء أقل من المتوقع، لكنه أضاف أن المجموعة قادرة دائما على تعديل سياستها إذا لزم الأمر.

وأعلن تحالف أوبك بلس، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء، منهم روسيا، هذا الشهر عن خفض إجمالي للإنتاج بنحو 1.16 مليون برميل يوميا. وانتعشت السوق بعد إعلان أوبك بلس، لكنها تراجعت لاحقا بفعل المخاوف من حدوث ركود وتأثير ذلك على الطلب.

وفي سياق منفصل، أظهرت بيانات اقتصادية لشركة كبلر للاستشارات استمرار تدفق الوقود الروسي إلى

الاتحاد الأوروبي رغم الحظر المفروض على استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية المنقولة عبر البحر في إطار العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب غزو أوكرانيا.

ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن شركة كبلر القول إن الهند تستورد النفط الخام الروسي بأسعار مخفضة، ثم تعيد تصدير الوقود إلى أوروبا خلال الشهر الحالي، الذي شهد شراء الهند كميات قياسية من الخام الروسي.

وقال فيكتور كاتونا كبير محللي قطاع النفط في شركة كبلر إن «النفط الروسي وجد طريقه مجددا إلى أوروبا رغم كل العقوبات، وأصبحت صادرات الوقود الهندية إلى الغرب نموذجا جيدا لذلك... ومع استيراد كميات قياسية من النفط الخام الروسي أصبح تصدير الوقود إلى أوروبا أمرا حتميا».

وكشفت بيانات وزارة التجارة والصناعة الروسية، يوم الجمعة، عن أن الهند استوردت خلال شهر فبراير (شباط) الماضي، حجما قياسيا من النفط الخام الروسي بلغ نحو 6.3 مليون طن. وبحسب البيانات المنشورة، اشترت الهند 6.3 مليون طن من النفط الخام من روسيا في نهاية الشتاء، مقارنة بـ6 ملايين طن في الشهر السابق، لافتة إلى زيادة شملت من حيث مشتريات البراميل من 1.48 إلى 1.55 مليون يوميا، وفقا لوكالة أنباء سبوتنيك الروسية.

وأشارت البيانات إلى أن الهند زادت من إنفاقها بنسبة 3.3 في المائة على النفط الروسي في شهر فبراير، وهو أكثر مما أنفقته في الشهر السابق، الذي سجل 3.35 مليار دولار. كما احتلت روسيا المرتبة الأولى بين موردي النفط الرئيسيين للهند في فبراير بحصة بلغت 27.4 في المائة، وجاء العراق في المرتبة الثانية بحصة 15.8 في المائة، وتلته المملكة العربية السعودية في المركز الثالث بنسبة 15.5 في المائة، وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الرابع بنسبة 8.9 في المائة، ثم الكويت بنسبة 7.5 في المائة.

أرباح «إكسون» و«شيفرون» تزدهر وكأن سعر النفط 145 دولاراً

اقتصاد الشرق

تجني شركتا «إكسون موبيل» و«شيفرون» أرباحاً لم تشهدهما منذ أن تجاوز سعر النفط 145 دولاراً للبرميل في عام 2008؛ أي ضعف السعر الحالي تقريباً.

تؤكد النتائج القوية خلال الأرباع الأربعة الماضية كيف نجحت الشركتان في الانتقال إلى وضع مالي متين في إطار الاستجابة للانهيارات المتتالية في سوق النفط عبر خفض التكاليف وتنظيم أنشطتها.و الآن، تعني التدفقات النقدية الوفيرة أنه ليس لدى المساهمين سببٌ للقلق بشأن سلامة توزيعات الأرباح، حتى لو بلغت أسعار النفط 78 دولاراً.

أرباح قياسية

أعلنت «إكسون» يوم الجمعة عن أفضل بداية عام على الإطلاق، حيث بلغ صافي الدخل في الربع الأول 11.4 مليار دولار بعد ارتفاع إنتاج النفط من الآبار الجديدة في الولايات المتحدة وقبالة سواحل أميركا الجنوبية. وارتفعت أرباح «شيفرون «بشكل طفيف إلى 6.6 مليار دولار مع انتعاش أرباح تكرير النفط بفعل زيادة الطلب على الوقود.

رحّب المستثمرون بنتائج «إكسون»، لكنهم أصيبوا بخيبة أمل من «شيفرون» التي كشفت عن تراجع الإنتاج في حوض «بيرميان». كان سهم «إكسون» هو الأفضل أداءً اليوم بين أسهم الطاقة في «ستاندارد أند بورز» بزيادة 1.9٪ عند 9:40 صباحاً في نيويورك. بينما انزلق سهم «شيفرون» 0.8٪.

سجلت كلتا الشركتين أرباحاً ضخمة لأربعة أرباع متتالية حتى مع انخفاض أسعار النفط الخام العالمية بأكثر من 35٪ عن ذروة العام الماضي. بلغ متوسط الربحية الفصلي لـ«إكسون» أكثر من 10 مليارات دولار، بينما اقتربت «شيفرون» من 9 مليارات دولار، وهو شيء لم يحدث لأي من الشركتين على الأقل منذ عام 2008 عندما بلغ سعر النفط 147.50 دولار.

وقال دارين وودز، الرئيس التنفيذي لشركة «إكسون» خلال مقابلة مع «سي إن بي سي» يوم الجمعة إن النتائج «تعكس التغييرات التي أجريناها».

تألق «إكسون»

كانت أرباح «إكسون» المعدلة البالغة 2.83 دولار للسهم أعلى بمقدار 20 سنتاً من إجماع توقعات «بلومبرغ». كما تجاوزت «شيفرون» التوقعات بتحقيقها أرباحاً معدلة بلغت 3.55 دولار للسهم.

وأعلنت «إكسون» أن صافي نسبة الدين إلى رأس المال تقلص إلى 4٪ في نهاية الفترة، إلى حد كبير بفضل تراكم كبير للنقد بلغ نحو 33 مليار دولار. سعت الشركة إلى تحسين مالية المستثمرين من خلال توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم. يُذكر أن سهم «إكسون» يُعد الأفضل أداءً لقطاع الطاقة في مؤشر «ستاندارد أند بورز» هذا العام.

وخلال مقابلة، قالت كاثي ميكيلز، المديرة المالية، إن النتائج غير المتوقعة كانت «تتمحور فعلياً حول زيادة حجم إنتاجنا بشكل كبير». وأشارت إلى أن إنتاج «إكسون» قبالة سواحل غيانا، وفي حوض «بيرميان» الأميركي ارتفع 40٪ على أساس تراكمي مقارنة بالعام السابق.

عودة «شيفرون»

أما بالنسبة لشركة «شيفرون»، فقد جنت أعمال الشركة العالمية من مصافي التكرير 1.8 مليار دولار خلال هذه الفترة، بزيادة قدرها خمسة أضعاف عن الربع الأول من 2022.

تعهدت شركة «شيفرون» بالحفاظ على توزيع الأرباح على المستثمرين حتى في وقت تواجه ضغوطاً لتمويل مشاريع جديدة أساسية بالنسبة لتوسيع إنتاجها.

جاءت نتائج شركة «شيفرون» بعد أداء مخيب للآمال في نهاية عام 2022، وارتباك أحاط باستراتيجيتها لإعادة شراء الأسهم. واضطر التنفيذيون على إعادة رسم خطط التطوير في حوض «بيرميان» لأن قُرب الآبار من بعضها البعض أعاق الإنتاجية.

وزير النفط العراقي يكشف عن موعد استئناف عمليات التصدير من كردستان إلى تركيا

الطاقة

أكد وزير النفط العراقي حيان عبدالغني، أن استئناف عمليات تصدير الخام من إقليم كردستان سيكون في غضون أيام.

وقال عبدالغني إن الحكومة المركزية وصلت إلى المراحل الأخيرة من تنفيذ الاتفاق مع أربيل بشأن استئناف تصدير النفط من إقليم كردستان، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وأوقفت تركيا، في 25 مارس/آذار، شحن النفط العراقي من إقليم كردستان إلى ميناء جيهان، بعد قرار تحكيم دولي ألزم أنقرة بدفع تعويضات إلى بغداد؛ لانتهاكها اتفاق خط أنابيب عام 1973 بالسماح بتصدير نفط الإقليم دون موافقة بغداد بين عامي 2014 و2018.

وأدّى وقف الشحنات من ميناء جيهان إلى قطع ما يقرب من 470 ألف برميل يوميًا من صادرات النفط العراقي منذ أواخر مارس/آذار، يتدفق نحو 400 ألف برميل يوميًا من خام حكومة إقليم كردستان عادةً عبر خط أنابيب كركوك-جيهان، جنبًا إلى جنب مع ما يقدر بـ70 ألف برميل يوميًا من النفط العراقي.

عقود تصدير النفط

لفت وزير النفط العراقي إلى أن شركة تسويق النفط التي تكفلت بعملية استلام وتصدير النفط من الإقليم هي الآن بصدد توقيع العقود مع الشركات التي تشتري النفط.

وأشار إلى أنه سيتم في الأيام القريبة المقبلة الإعلان عن استئناف تصدير النفط، حسبما ذكرت وكالة الأنباء العراقية.

ووقّعت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان اتفاقًا مؤقتًا، في 4 أبريل/نيسان، يمهّد الطريق لاستئناف الصادرات، لكن ذلك لم يتحقق بعد.

وأعلن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، وقتها، الاتفاق على استئناف تصدير النفط العراقي من إقليم كردستان، مؤكدًا على الجهات الفنية المباشرة فورًا بتنفيذ الاتفاق مع أربيل.

وقال السوداني، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس وزراء إقليم كردستان مسرور بارزاني، إن الاتفاق يؤكد الرغبة الجادة والصادقة من قِبل الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان لمواجهة كل المشكلات والمعوقات التي ورثت منذ سنوات وأُجِّلت ولم نصل فيها إلى حلول.

أسباب التأخر

كشفت مصادر عن أن التأخير في استئناف تصدير نفط كردستان مرتبط بالإجراءات الفنية التي تنتظر التسوية وفق الإطار القانوني.

وتجري شركة تسويق النفط الفيدرالية العراقية «سومو» مفاوضات مع «الشركات المسؤولة عن تصدير خام شمال العراق؛ إذ ستكون عمليات التصدير تتماشى مع وزارة النفط العراقية وسياسة سومو وأسعار البيع الرسمية الخاصة بها».

وينص الاتفاق بين بغداد وحكومة الإقليم على أن نفط كردستان شبه المستقل سيُصَدَّر بشكل مشترك من قبل وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان وشركة سومو.

وتتعلق النقاط الشائكة الفنية بدور سومو الجديد بصفتها مسوقًا لخام حكومة إقليم كردستان، والذي سيخضع للأسعار الرسمية لبغداد.

كما نصّت الصفقة على فتح حساب في البنك المركزي العراقي لعائدات نفط كركوك، تديره حكومة إقليم كردستان، ولكن سيكون لبغداد حق الوصول إلى مراقبته ومراجعته.

شكراً